الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

جامعة البويرة

التخصص: لسانيات عامة

دراسة وصفية و تحليلية لكتاب – إحياء النّحو–

"لابراهيم مصطفى"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس

إشراف:

–د. عمر بورنان

إعداد الطلبة:

01– عبد الغني بلحاج

02– حسنة بوداود

03– ظريفة شارفي

السنة الجامعية: 2017/2016

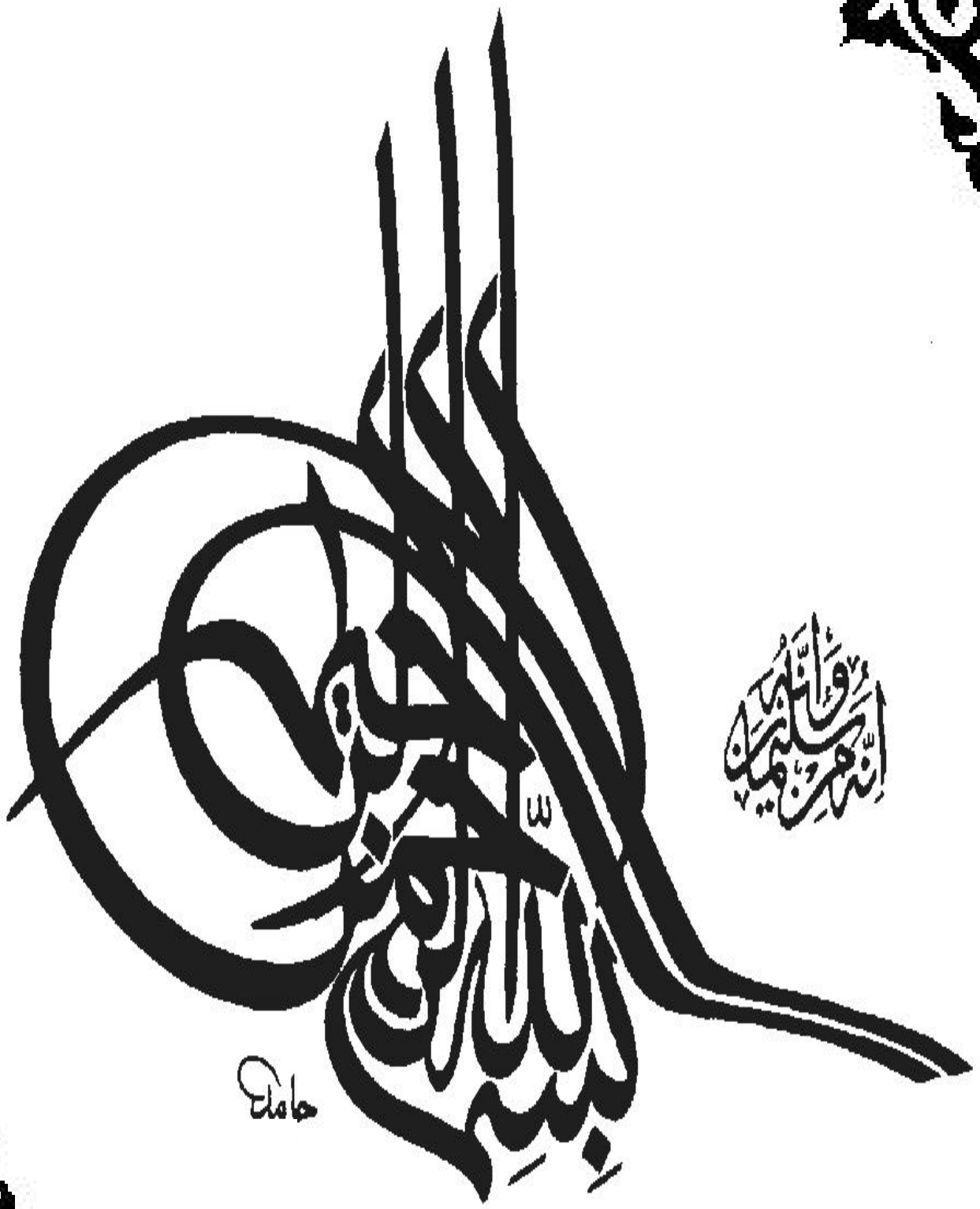
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

شكر

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أولا نشكر الله على عظيم نعمه و جزيل إحسانه، فما من خير و صواب هدينا إليه إلا كان من فضله و توفيقه و رحمته فله الحمد و الشّكر أولا و آخرا ثم نشكر من أسدى إلينا يدا، أو قدّم لنا معروفا، فلهم منّا جزيل الشكر و الثّناء و نخص بالذّكر أستاذنا الجليل عمر بورنان الذي تفضل علينا بقبول الإشراف على هذه المذكرة، فتعهدنا برعايته، و شملنا بتوجيهاته، منذ إختيار الموضوع حتى استوى على ساقه كما نخص بالذّكر كل الأساتذة الكرام الذين تتلمذنا على يدهم و نهلنا من علمهم و فكرهم، و نسأل الله أن يجزيهم عنا خيرا ما جزى معلما عن تلميذه.

و الحمد لله ساتر الزلات متم الصالحات.

إهداء

إلى الذين أناروا لي الطريق لأشق سراديب الظلام و هم:

أمي التي ناضلت من أجلي أن أكون الشخص الذي تطمح إليه.

أبي الذي أدخلني المدرسة و قد حرم منها.

إلى غطاء الستر و الأمان إلى جواهر الأحلام إلى منبع الحب و الحنان إخواني و أخواتي، بدون أن أنسى

ذر اعي الأيمن صباح.

إلى كل من علمني حرفا من مهدي إلى لحدي و أنص بالذّكر الأستاذ المشرف عمر بورنان.

عبد الغني بلحاج

إهداء

أولا أشكر المولى عزّ وجل الذي رزقني العقل و حسن التوكل عليه سبحانه و تعالى إلى من أناء لي درب العلم و المعرفة و حرصا عليّ منذ الصغر، و اجتهدا في تربيتي و الاعتناء بي.والديّ الحبيبين الغاليين القريبين إلى القلب.

إلى إخوتي و أخواتي.

إلى ابنة أختي غاليتي مريم.

إلى صديقاتي العزيزات سهام و فيروز و هادية إلى أخواتي في أسرة الاتحاد العام الطلابي الحر .

إلى زميلتي اللذان ساهما في هذا العمل المتواضع شارفي ظريفة و بلحاج عبد الغاني.

بوداود حسنة

إهداء

إلى نجم آفل في سمائنا له ذكرى مشرقة في قلوبنا

كل يوم تحيى في نفوسنا و خير ميراث قد أورثنا

جدي رحمه الله

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقين قطرة حب ...

إلى من كلّت أنامله ليقدّم لنا حياة من ذهب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم و الأدب

أبي الحبيب

إلى ملاكي في الحياة

إلى شمعة تحرق نفسها لتضيء دربي...

إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي

و حنانها بلسما لكل جراحي

أمي الحبيبة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة أخواتي العزيزات حكيمة، زهيرة، نبيلة، آسيا، آنيسة، و جيهان.

إلى رائدي الذي غرس في قلبي الإخلاص في طلب العلم أخي العزيز حليم

إلى شمعتي بيتنا: ريان، رتاج.

إلى توأمي روحي و رفيقتي دربي: أمال ، شهرزاد

إلى الذي ساندني في مشواري و مدّ لي يد العون بلال

إلى كل صديقاتي: حسنة –ابتسام –إلهام، بشرى، خوله، أميرة، إيمان، خديجة، صارة، لعلجة، سهام،

سميرة و إكرام .....

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع، و أسأل الله أن يجعله نبراسا يهتدي به طالب العلم.

طريفة شارفي

مقدمة:

مرّ النّحو العربي بمراحل زمنية كثيرة، و انتقل بين العلماء من جيل إلى جيل، حتى استوى علما كاملا، لقد اتسم بالصعوبة و التعقيد، كما شابته عدّة عيوب، تنبه إليها بعض النّحاة قديما و حديثا، و لعل أهم المحاولات القديمة محاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه الرّد على النحات الذي دعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل.

و كذلك فإن الأصوات العالية التي تصدر من دعاة التجديد و الحداثة، لأن النّحو العربي لم يعد مناسبا لحركات التطور اللّغوي، و لهذا ألفت كتبا دعت من خلالها إلى إلغاء بعض أبواب النّحو، من أهم الكتب التي ظهرت كتاب إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى، و هو موضوع دراستنا، و لكن هل قام إبراهيم مصطفى بإحياء النّحو و تجديده؟ فما هي وجوه التجديد لديه و هل وقف لذلك؟

و للإجابة عن هذه الأسئلة قمنا بإنجاز هذا البحث الموسوم ب: دراسة وصفية و تحليلية لكتاب إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى و اقتضى منا الموضوع و طبيعته تقسيم هذا البحث إلى فصلين اثنين، و ذلك على النّحو التالي:

الفصل الأول: و هو فصل نظري أردنا من خلاله إعطاء نظرة حول آراء العلماء قديما و حديثا بنظرية العامل لذلك عنوناه بِـ(نظرية العامل بين القديم و الحديث)، و لتكون نتائج خادمة للفصل الثاني قسمناه إلى ثلاثة مباحث، أما المبحث الأول فهو بعنوان (التعريف بالمؤلف) تطرقنا فيه إلى حياته الشخصية و الثقافية، و أمّا المبحث

الثاني فهو بعنوان (التعريف بالكتاب) قمنا بوضع بطاقة قراءة لهذا الكتاب من حيث عدد صفحاته و عناوينه.

أما المبحث الثالث فهو متعلق بِـ(نظرية العامل و نشأتها و أراء العلماء فيها قديما و حديثا) و تطرقنا فيه إلى نشأة نظرية العامل في النحو العربي كما تطرقنا إلى بعض آراء العلماء في نظرية العامل.

الفصل الثاني: و هو فصل تطبيقي أردنا من خلاله إبراز أهم آراء إبراهيم مصطفى في العامل و العلامات الإعرابية لذلك عنوناه بِـ(آراء إبراهيم مصطفى و مناقشتها) و وضعنا تحته كذلك ثلاثة مباحث، أما المبحث الأول فهو بعنوان (رأي إبراهيم مصطفى في العامل) درسنا فيه موقف إبراهيم مصطفى في العامل، أما المبحث الثاني فهو بعنوان (رأي إبراهيم مصطفى في العلامات الإعرابية)، فتطرقنا فيه إلى رأيه في دلالة كل من الضمة و الفتحة الكسرة و السكون، و أما المبحث الثالث فهو بعنوان (رأي إبراهيم مصطفى في التنوين).

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي، إذ قمنا بتحليل جزء من هذا الكتاب و كان الدّفع الذي دفع بنا إلى الخوض في هذا الموضوع هو ميلنا إلى المواضيع المتعلقة بعلم النّحو، بالإضافة إلى غيرتنا على اللّغة العربية، و إرضاء لرغبتنا المتمثلة في الغوص في أعماق هذا الكتاب استكشاف فحواه، و إصرار منّا لإثبات أن هناك نظريات تعود جذورها إلى التراث القديم.

و ختمنا بحثنا هذا بخاتمة تناولنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

و تكمن أهمية هذا البحث الذي عكفنا فيه على تبيان مدى اهتمام إبراهيم مصطفى بالنّحو العربي، و كشف جملة الاستنتاجات و الملاحظات التي حصدّلها إبراهيم مصطفى آملا في تبسيط النّحو، فراح يرد تارة على بعض النّحاة و ينقدهم و يخطئهم تارة أخرى، سعيا إلى إحياء النّحو و تبيان معالمه.

لقد واجهتنا عدّة صعوبات في بحثنا خاصة فيما يتعلق بوضع العناوين المناسبة لخطة البحث و أيضا في صياغة الأفكار و ترتيبها لتتناسب مع الموضوع، بالإضافة إلى اصطدامنا بنقص في المصادر و المراجع التي تخدم موضوع بحثنا.

و قد اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع نذكر منها كتاب إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى، النّحو التيسيري لعبد الستار الجواري، في اصلاح النّحو العربي لعبد الوارث مبروك سعيد، اللّغة العربية معناها و مبناها لتمام حسّان، و كذلك في النّحو العربي نقد و توجيه لمهدي المخزومي، فكل هذه الكتب و غيرها ساعدتنا في إنجاز هذا العمل المتواضع و الوصول إلى النتائج التي سيأتي ذكرها في خاتمة هذا البحث.

الفصل الأول

نظرية العامل بين القديم و الحديث

- المبحث الأول: التعريف بالمؤلف
- المبحث الثاني: التعريف بالكتاب
- المبحث الثالث:نظرية العامل و نشأتها و آراء العلماء فيها قديما و حديثا.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

1- حياته و ثقافته:

يعد إبراهيم مصطفى أحد أعلام اللغة، فهو عالم لغوي مصري حديث. "ولد إبراهيم مصطفى في سنة ثمان و ثمانين و ثماني مائة و ألف (1888م)، و لما أتمّ حفظ القرآن الكريم، و جوّده، التحق بالأزهر الشريف، ثم التحق بدار العلوم العليا، و تخرج فيها سنة عشر و تسعمائة و ألف (1910م) و بعد تخرّجه أخذ يرتقي في المناصب التعليمية، فعمل مدرسا بمدارس الجمعية الخيرية الإسلامية، ثم ناظرا لها مفتشا بعد ذلك، و في سنة سبع و عشرين و تسعمائة و ألف (1927م)اختير مدرّسا للغة العربية بكلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن) و تدرّج في مناصبها، حتى أصبح أستاذا للنّحو، و عندما أنشئت كلية الآداب بجامعة الإسكندرية في سنة اثنتين و أربعين و تسعمائة و ألف (1947م) نقل إلى كلية دار العلوم أستاذا لكرسي النّحو و الصرف و العروض، و في نفس العام انتخب عميدا للكلية –إلى أن أحيل إلى المعاش في سنة ثمان و أربعين تسعمائة و ألف (1948م)، ثم صدر قرار باستبقائه في العمادة لمدة أربع سنوات أخرى، و قد انتخب لعضوية مجمّع اللّغة العربية سنة تسع و أربعين و تسعمائة و ألف (1949م)- في الكرسي الذي خلا بوفاة المرحوم الأستاذ علي الجازم"[1].

[1]- أحمد محمد عبد الراضي، إحياء النّحو و الواقع اللّغوي، د تح، ط1، القاهرة، 1421هـ-2007م، مكتبة الثقافة الدينية، ص9.

2- مؤلفاته و نشاطه العلمي:

لقد عنى إبراهيم مصطفى بتبسيط النّحو و تيسيره، فقام بإحداث ثورة في مجال اللّغة، كما قام بنقد القدماء في بعض المسائل بواسطة قلمه، فقد أنتج بحوثا كثيرة في مجلة المجمع و في مجلسة و لجانه.

و من أبرز مؤلفاته التي خلّفها نذكر:

أ-كتاب القواعد المقرّرة على طلبة المدارس الإعدادية.

ب- إحياء النّحو.

ج- تحرير النّحو العربي (بالاشتراك).

د- تحقيق (سر صناعة الإعراب) لابن جني (بالاشتراك).

هـ- تحقيق (إعراب القرآن الكريم) للزجاج (بالاشتراك).

كما كان له نشاط معجميا ثريا منذ اندماجه في مركب المجمعين، فقد أسهم فيه إسهاما كبيرا و هذه أبرز بحوثه و كلماته التي قدّمها بالمجمع اللّغوي:

أ- في أصول النّحو بحث ألقى في مؤتمر د16 جلسة 1.

ب- كلمة في حفل استقباله عضو بالمجمع.

ج- المؤنث المجازي.

د- كلمة في تقديم الكتابين الفائزين في مسابقة الأدب.

هـ- فن منكر، من الأدب الجاهلي، ألقي في مؤتمر د/21 جلسة 2.

و – رأي في تحديد العصر الجاهلي، ألقي في مؤتمر د 18.

و الجدير بالذّكر أن إبراهيم مصطفى قد حظي بتقدير و احترام رفاقائه و ثنائهم عليه، فها هو الدكتور أحمد أمين يلقي كلمة عنه يوم استقباله فقال: و" الحق أنّ ملكات إبراهيم مصطفى لم تقتصر على النحو و الصرف، فهو إلى جانب ذلك –أديب ممتاز جيد الأسلوب واسع الخيال، يضع القصة القصيرة فيجيدها، و تعرض له الفكرة فيولّدها"[1].

و الملاحظ هنا أنّ إبراهيم مصطفى لم يكن بارعا في مجال النحو و الصرف فقط، بل كانت له روح أدبية عالية منبثقة من سعة إطّلاعه و خياله.

فبالإضافة إلى تقدير أحمد أمين له و ثنائه عليه، نلتمس ذلك التقدير في قول زميله في الدّراسة زكي المهندس و ذلك في تأبينه: "... و أشهد أنّه كان أجودنا حفظا لمتون اللّغة، و فن التّجويد، و علم القراءات، و أشدّنا شغفا بالبحث في كتب النّحو و الصّرف، و أكثر إلماما بنصوصها... فما من مسألة لغوية عويصة عرض لها الأساتذة إلاّ كان له فيها جولة تنم عن إطّلاع واسع... حتى دعاه أستاذنا سلطان محمد بك سيبويه الصغيرة"[2].

[1]– ع/ د.أحمد محمد عبد الراضي، إحياء النّحو و الواقع اللّغوي، ص12.

[2]– ع/ نفسه.

فقد عرف إبراهيم مصطفى بقوة الحافظة و حبّ الإطّلاع و البحث و الغوص في أعماق الكتب، بالإضافة إلى ميله إلى الدّين و خدمته، فقد استحق رثاء الكثير من الأدباء كطه حسين، و أحمد حسن الزيات.

نقل المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى جوار ربه سنة اثنتين و ستين و تسعمائة و ألف (1962م)، بعد حياة حافلة بالعطاء الأكاديمي و الأدبي.

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب.

يعد كتاب "إحياء النّحو" لإبراهيم مصطفى "أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث، لنقد نظريات النّحاة التقليدية"[1] و ذلك سنة 1973م.

يقع الكتاب في مائة و خمسة عشر صفحة من القطع العادي، و قسم إلى تسعة عناوين كبيرة تحوي بذاتها عناوين فرعية.

و قد قدم له طه حسين بمقدمة لا تتجاوز ست صفحات، حيث اقترح على المؤلف تسمية الكتاب "إحياء النّحو" و يتصور طه حسين إحياء النحو على وجهين فيقول "أحدهما أن يقربه النحويون من العقل الحديث ليفهمه و يسيغه و يتمثله، و يجري على تفكيره إذا فكر، و لسانه إذا تكلم، و قلمه إذا كتب، و الآخر: أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه و مناقشة مسائله، و الجدال في أصوله و فروعه، و تضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه، و يخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه.

و أشهد لقد وفّق إبراهيم إلى إحياء النّحو على هذين الوجهين"[2] و غرض المؤلف من وضع هذا الكتاب جاء في قوله " أطمح أن أغير منهج البحث النّحوي للّغة العربية، و أن أرفع عن المتعلمين أصل هذا النحو، و أبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية و تهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"[3]

---

[1]– د. عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النّحو العربي، د ط، الكويت، 2013، مؤسسة الصباح، المقدمة ج.

[2]– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، د ط، القاهرة، 2014، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، ص 12.

[3]– نفسه

قسم الكتاب إلى موضوعات تسبقهما مقدمتان واحدة لطه حسين و الأخرى لإبراهيم مصطفى، أمّا الموضوعات جاءت على النّحو التالي (حد النّحو كما رسمه النحاة، و جهات البحث النّحوي، أصل الإعراب، رأي المستشرقين في أصل الإعراب، معاني الإعراب، الضّمة علم الإسناد، الكسرة علم الإضافة، الفتحة ليست علامة إعراب، الأصل في المبنى أن يسكنا، العلامات الفرعية للإعراب، التوابع، تكملة البحث في مواضيع أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب، الصرف)

و في خاتمة كتابه تطرق إبراهيم إلى أنه قدم للقارئ فكرته في النّحو و في إعراب الاسم، و أكد أنه أرسل هذا البحث خاصا بإعراب الاسم، و كان يرجو من نقد الناقدين و بحث الباحثين ما عسى أن ينتفع به في درس الفعل. قال بأن نظرية العامل أنها " لن تجد هذه النّظرية من بعد، سلطانها القديم في النّحو، و لا سحرها العقول النحاة"[1] و كما يرى أن " تخليص النحو من هذه النّظرية و سلطانها، هو عندي خير كثير، و غاية تقصد و مطلب يسعى إليه، و رشاد يسير بالنّحو في طريقه الصحية"[2] فهنا يعود د.إبراهيم مصطفى و يؤكد ضرورة التّخلص من نظرية العامل في النّحو العربي لاستقامة سبيله.

[1]– ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص114.

[2]– نفسه.

المبحث الثالث: نظرية العامل و نشأتها.

1- مفهوم العامل لغة و اصطلاحا:

من طبيعة العقل البشري أن يبحث في أسباب الحوادث و مسبّباتها، و انطلاقا من أن لكل حادث محدث، و لا وجود لسبب دون مسبب، رفض العقل العربي أن يقبل أوضاع الأحكام النّحوية من رفع و حفظ و نصب و جزم دون مبرر لهما، كسب كون الفاعل مرفوعا و المفعول به منصوبا، و سبب عدم حدوث العكس.

و نتيجة لمثل هذه التساؤلات نشأ ما يسمى بالعامل النّحوي الذي يعتبر من أكثر القضايا النّحوية إثارة للجدل بين علماء العربية قديما و حديثا، نظرا لأهميته في النّحو العربية و منه فما المقصود بالعامل النّحوي؟ و كيف نشأت هذه النظرية في النّحو العربي؟

1-1- العامل لغة: من عمل يعمل عملا، و فاعلهما عامل، جاء في لسان العرب " و العامل: هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله و ملكه و عمله، و منه قيل للذي يستخرج الزكاة عامل، و العمل المهنة و الفعل..."[1]

و منه كلمة عامل في اللّغة جاءت بمعنى الوظيفة، و المهنة، و قد وردت نقطة عامل في القرآن الكريم عدة مرّات منها قوله تعالى"(و العاملين عليها)"" – التوبة (60)

[1]- ابن منظور، لسان العرب، تح: أمين محمد عبد الوهاب و محمد الصادق العيدي، ط3، بيروت، 1419هـ/1999م، دار إحياء التراث العربي، ج9، ص 400.

و هم الذين يأخذون الصدقات من أربابها و أحدهم عامل و ساع.

فالعامل بمعنى الساع في اللّغة و قد جاء كذلك بمعنى المهنة و الوظيفة.

1-2- العامل اصطلاحا: عرفه عبد القاهر الجرجاني " ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما أو ساكنا"[1].

و معنى ذلك أن العامل هو ما يكمل فيها بعده، و يؤثر في آخره أي أن العامل هو الذي يحدث أو يتحكم في علامة الإعراب التي تظهر في آخر اللفظ.

و وضع العلماء للعامل أنواعا و درجات منها[2]

أ- العامل اللّفظي: هو اللفظ الظّاهر من القول المؤثر فيما بعده، كالاسم و الفعل و الحرف " أما العامل اللفظي فمثاله الفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل و حرف الخفض أو الجر الذي يعمل الجر في الاسم"[3].

ب- العامل المعنوي: " و أما العامل المعنوي فمثاله الابتدائي الذي يعمل الرفع في المبتدأ عند جمهور البصريين و في المبتدأ الخبر عند طائفة منهم"[4].

فالعامل المعنوي هو العامل المضمر أو المخفي الذي يؤثر فيما بعده كالابتداء.

---

[1]- السيد عبد الحميد مصطفى، نظرية العامل في النّحو العربي، دراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 3+4، 2002، ص 48.

[2]- نفسه، ص 48.

[3]- أحمد عبد الستار الجوزي، نحو التّيسير، ط2، بيروت، 2006، المؤسسة العربية للدّراسات و النّشر، ص 48.

[4]- نفسه، ص 42.

2- نشأة نظرية العامل

نشأت نظرية العامل في النّحو العربي على يد عبد اللّه بن إسحاق الحضرمي (ت117)، و سار على نهجه عيسى بن عمر (ت199)، و سعى الخيل بن أحمد الفراهيدي إلى تطويره و توسيع مجال البحث فيه، و طبقت هذه النظرية في النّحو العربي على يد سيبويه في نظرية العامل، "وسار من بعده عدد كبير من العلماء في انجازاتهم و مؤلفاتهم النّحوية بناء على فكرة العامل و أثرها في التّراكيب النّحوية"[1].

و تأرجحت نظرية العامل بين منوه لأهميتها في النّحو و رافض لها بما سببته من تعقيدات في النّحو العربي.

3- رأي العلماء في نظرية العامل:

3-1- رأي ابن جني في نظرية العامل:

لقد اختلف النّحويون في عزو حقيقة العمل في الألفاظ، فإن ابن جني أراد أن يصحح هذه الرؤية لمسألة العمل، حيث يرى أنّما العامل في الحقيقة هو المتكلم، فهو في كلامه يضع الألفاظ و المعاني، و أنّ نسبتة إنما من أجل التقريب و التّعليم و التّيسير على طلاب العلم.

و هو في ذلك يقول: وّإنما قال النحويون عامل لفظي و عامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، و

[1]- السيد عبد الحميد مصطفى، نظرية العامل في النّحو العربي و دراسة التّراكيب (العامل و حقيقة)، مجلة دمشق، المجلد 18، العدد 3+4، 2002، ص 47.

رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، و عليه صفحة القول، فأما في الحقيقة و محصول الحديث فالعمل من الرفع و النصب و الجر و الجزم إنما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، و إنّما قالوا: لفضي و معنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللّفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللّفظ و هذا واضح"[1].

نسب النحاة العمل إلى الفعل و الحرف و غيرها، غير أنّ ابن جني رفض رفضا قاطعا أن يكون العامل في الرفع و النصب و الجر و الجزم هو الفعل و الحرف و غيرها من العوامل المعنوية، فالعامل في نظره هو المتكلم، أمام ادعاء النحاة فما هو إلاّ نسبة مجازية و ذلك لمصاحبة الفعل أو غيره للمعمول و هذا لا يخفي على أحد من النحاة.

فمن خلال تعريفه نلاحظ أنّه أكّد على المتكلم بنفسه و ذلك لرفع أي إحتمال في قوله (لا لشيء غيره). كأنه خط من خلاله ملامح للفلسفة و علم الكلام :"فمذهب ابن الجني هو مذهب المعتزلة الذين يقولون بخلق الأفعال، و أنّ الإنسان هو الذّي يوجهها و إنّ له إرادة و اختيار في كل ما يصدر عنه من الأفعال، بخلاف الذين يذهبون إلى أنّ الأشياء تتفاعل و يؤثر بعضها في بعض[2].

إن فكرة ابن جني مرتبطة بالمذهب المعتزلي الذين ساد عندهم هذا المفهوم فيما يتعلق بخلق الأفعال و امتلاك القدرة على توجيهها.

[1]– أبو الفتح عثمان بن الجنّي، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، ط1، مصر، 2015، دار التوفيقية للطّباعة، ج1، ص 179–180.

[2]– أحمد عبد الستّار الجواري، نحو التيسير، ص 39.

3-2- رأي ابن مضاء القرطبي في نظرية العامل في النّحو العربي:

جاء رأي ابن مضاء القرطبي (511-592هـ) مخالفا لقول النحاة بالعامل، و ذلك في كتابه الرد على النحاة، حيث دعا إلى ضرورة إلغاء نظرية العامل، و حجته في ذلك أنه كان سببا في تعقيد النحو العربي كما أحدثه من تقديرات و تأويلات، إذ يقول: " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحو عنه، و أنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه... فمن ذلك ادعاؤهم أن النّصب و الجزم و الخفض لا يكون إلا بالعامل اللّفظي، و أن الر ّفع منها يكون بالعامل المعنوي"[1].

فالعامل اللّفظي عند النحاة ليس له صورة في اللّفظ، كما يؤثر فيما يجيء بعده كالنّواصب في الفعل المضارع و جوازمه، و حروف الجر، و إنّ و أخواتها و غيرها من العوامل اللّفظية، و العامل المعنوي:" ما ليس له صورة في اللّفظ و هو التعري من العوامل اللّفظية"[2]. و التعري في نظم القرطبي ليس بعامل، " قلنا:قد بيّنا أنّ الابتداء عبارة عن التعري عن العوامل اللّفظية (قولهم "فإذا كان معنى الابتداء هو التعري عن العوامل اللّفظية) فهو إذا عبارة عن عدم العوامل لا يكون عامة"[3].

إن ابن مضاء القرطبي فسّر هذه النظرية تفسيرا فلسفيا متعلق بمسائل كونية وجودية، و تفسيره مرتبط بالفكر العقائدي، حيث دعا إلى إلغاء العامل إلغاء تاما، " و

---

[1]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النّحاة، تح: شوقي طيف، ط2، القاهرة، 1982، دار المعارف، ص24.

[2]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين، ط4، مصر، 1380هـ-1961م، مطبعة السعادة، ج1، ص 37.

[3]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 45.

عمدة كلامه في هذه المسألة أن الأصوات من فعل الله، و أن المتكلم إنسان لا يملك من أمرها شيئا فهي موجودة مثل وجوده مخلوقة مثل خلقه"[1].

إذ يقول في كتابه السابق ذكره: "أنّ الفاعل –يريد به العامل– عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان: و إما أن يفعل بالطبع، كما تحرق النار و يبرد الماء و لا فاعل إلاّ الله عند أهل الحق. و فعل الإنسان و الحيوان فعل الله تعالى، و كذلك النار و الماء و سائر ما يفعل ... و أما العوامل، النّحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها و لا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة و لا بطبع"[2].

و معنى قوله هذا أن العامل يعمل بالإرادة كالإنسان أو الحيوان، أو يعمل بالطبع مثل النار و الماء، و العامل لا يعمل في رأية لا بالإرادة و لا بالطبع، و منه فإن العوامل ذوات و أدوات، تغيب و تحضر، و تتغير أحوالها و هذه لا تعتبر عوامل نحوية و لا تشبهها في شيء، فليس بإمكانها إرشاد المتكلم إلى الحركة المطلوبة في آخر الكلمة.

و من الحجج التي اعتمد عليها ابن مضاء في رفضه لنظرية العامل إضافة إلى كون العامل كان سببا في تعقيد النّحو:

[1]– أحمد عبد الستار الجواري، نحو التّيسير، ص 41.

[2]–ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، ط1، القاهرة، دار الاعتصام، ص 106.

– أن العامل ينبغي أن يكون موجودا حينما يقوم بعمله و العامل النّحوي يجب أن ينسب إليه عمل ما لأن الإعراب لا يحدث إلا بعد انعدامه[1].

– تؤدي نظرية العامل إلى تغيير كلام العرب و حطه عن رتبة البلاغة لأنها تدفع النّحويين إلى تقديرات لا يحتاج إليها الكلام[2].

غير أن رأي ابن مضاء القرطبي لم يخص باهتمام كبير من علماء العربية و ظل قابعا في كتابه "الرد على النحاة" كونه فسر نظرية العامل تفسيرا فلسفيا عقائديا، و انزاح عن الإطار اللّغوي للنّظرية.

3-3- رأي تمام حسان في نظرية العامل:

يعتبر تمام حسان من أشهر الرافضين لنظرية العامل في العصر الحديث، مخالفا بذلك ما استقر عليه النّحو في عصر سيبويه، الذي جعل العامل قواما أساسيا في بناء النّحو العربي، جاعلا من خلاله العلامة الإعرابية القرينة الوحيدة لفهم المعنى، و قد حذا حذوه باقي النّحويين باستثناء بعض الرافضين لهذه النّظرية على غرار ابن مضاء القرطبي قديما، و يعيب نظرية العامل قيد النقد الجزئي إلى أن جاء تمام حسان.

[1]-مباركة حمقاني، آراء ابن مضاء القرطبي في ضوء علم اللّغة الحديث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، https://revues.univ-ouargla:dz>index.php، 2013/01/18، بتوقيت 20:03.

[2]- نفسه.

فقد حاول أن يأتي بتفسير للعامل من شأنه أن يقضي على هذا الخلاف بين النحاة، و يأتي بنظرية بديلة للعامل هي أوسع و أشمل لتفسير العلاقات بين الكلمات في سياق الجملة[1].

حيث أعاد صياغة النظام النّحوي العربي كلّه على أساس فكرة تضافر القرائن، و رفض نظرية العامل، بل أسماها بالخرافة، إذ يقول في كتابه اللّغة العربية معناها و مبناها: "أن التعليق هو الفكرة المركزية في النّحو العربي و أن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النّحوي و العوامل النّحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق و يفسر العلاقات بينهما على صورة أوفى و أفضل و أكثر نفعا في التحليل اللّغوي لهذه المعاني الوظيفية النّحوية"[2].

فقد جعل من تضافر القرائن فكرة أساس في تحديد المعنى بعد أن كان النّحو العربي تحليلا إعرابيا لا غير لاعتماده على قرينة الإعراب فحسب، حيث اعتبرها قرينة واحدة من الممكن أن تختفي في بعض الأحوال فيستحيل تحديد المعنى، و هذا ما يستلزم وجود قرائن أخرى تنوب عنها إذا غابت، كقرينة الرتبة، و التضام، و الربط، و الضمائر، و البنية و غيرها.

[1]– أحمد محمد الراضي، إحياء النّحو و الواقع اللّغوي، ط1، 2007، مكتبة الثقافة الدينية للنّشر، ص 58.

[2]– تمام حسان، اللّغة العربية معناها و مبناها، ط4، القاهرة، 1425هـ–2004م، عالم الكتب، ص 189.

و الجدير بالذّكر أن تمام حسان لم يجدد النّحو و إنّما حاول صياغته بطريقة أخرى محاولا من خلالها تبسيط النّحو و تيسيره، فقد بنى بهذه النّظرية نظاما للنّحو العربي أساسه القرائن اللّفظية و المعنوية التي تغنيه عن نظرية العامل و العمل.

3-4- رأي إبراهيم أنيس:

أنكر إبراهيم أنيس دلالة الحركات الإعرابية على المعاني و هذا ما نلمسه في كتابه (من أسرار اللّغة) إذ يقول: لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصول بعضها ببعض"[1].

فمن خلال قوله هذا نجده يهدف إلى إسقاط هذه الحركات الإعرابية عند الوقف و كذلك في بعض المواضيع من الشعر، كما حصر وظيفتها في وصل الكلمات ببعضها البعض لا أكثر، فإسقاط هذه الحركات عند الوقف لا يغير معنى العبارات كما لا يحدث تشويها في صيغتها فهي ليست جزءا من بنية الكلمة، حيث أكد على أن تجريد الكلمة من حركاتها الإعرابية لا يفقدها مدلولها و لا يشوه معالمها، فغالبا ما نسكّن الكلمات عند الوقف و مع ذلك ندرك معناها و نعرف محلها من الإعراب، و موقعها في الجملة.

كما أنّه أعاب على ابن مضاء حيث شبه حركات الإعراب بالحركات التي هي جزء من بنية الكلمة.

[1]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ط6، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 237.

و يضيف أنيس كلاما آخر مؤكدا على أنه لا وجود لأي صلة بين الحركات الإعرابية و المدلول بقوله: "و يكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام و حركات الإعراب أن نقرأ خبرا صغيرا في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنّحو أي نوع من الإتصال، فنرى أنّه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمّدنا الخلط في إعراب كلماته،رفع المنصوب و نصب المرفوع أو جر ّه ... إلخ"[1].

لقد أصر ّ إبراهيم على موقفه إذ جعل الأصل في الكلمات أن تسكّن في آخرها و هذا هو الأنسب، و قد أرجع إبراهيم أنيس تحديد معاني الفاعلية و المفعولية و نحو ذلك مما عرض له العلماء في الإعراب إلى أمرين هما:

أ- "نظام الجملة العربية و المعاني اللّغوية.

ب- ما يحيط بالكلام من ظروف و ملابسات"[2].

فاجتهاده هذا لا يهدف إلى محو أو تغيير ما وضعه النّحاة من قواعد إعرابية أو مخالفتهم، و إنّما كان هدفه هو البحث العلمي الخالص.

و من خلال إنكاره لدلالة الحركات الإعرابية كان يرمي إلى إلغاء نظرية العامل و ما تبعها من آراء.

[1]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 242.

[2]- نفسه، ص 243.

3-5- رأي مهدي المخزومي:

إن المخزومي من العلماء الذين ساروا على نهج الأستاذ إبراهيم مصطفى حيث جعل الضّمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة و الفتحة ليست علما على شيء[1].

فهذا ما صرح به في كتابه (النّحو العربي: نقد و توجيه) و (النحو العربي: قواعد و تطبيق). و كان موقف المخزومي من العامل كموقف أستاذه إبراهيم مصطفى حيث يقول: "و القول بأن الضّمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل و لا بزعم وجوده، و الواقع أن الضّمة ليست أثرا لعامل لفظي و لا معنوي و إنّما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللّغوية أو القيم النّحوية"[2].

و يصرّح المخزومي بإلغاء نظرية العامل فيقول: "هذا الكتاب في النّحو أقدّمه بين أيدي الدّارسين مبرئا مما علق بالنّحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، و لا من منهجه" فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاءا تامّا، و ألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدّرس النّحوي"[3]

فالملاحظ من خلال قوله الوارد في كتابه أنه كان يهدف إلى خلع فكرة العامل من جذورها و كل ما تبعه من أحكام لا صلة لها بالنّحو.

---

[1]- مهدي المخزومي، النّحو العربي: نقد و توجيه، ط2، بيروت، دار الرائد العربي، 1406هـ-1986م، ص 37.

[2]- نفسه، ص 80.

[3]- مهدي المخزومي، قواعد و تطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط2، بيروت، دار الرائد العربي، 1406هـ-1986م، ص 85-19.

الفصل الثاني

آراء إبراهيم مصطفى و مناقشتها

المبحث الأول: رأي إبراهيم مصطفى في العامل

المبحث الثاني: رأي إبراهيم مصطفى في العلامات الإعرابية

1- رأي إبراهيم مصطفى في دلالة الضمة

2- رأي إبراهيم مصطفى في دلالة الفتحة

3- رأي إبراهيم مصطفى في دلالة الكسرة

4- رأي إبراهيم مصطفى في السكون

المبحث الثالث: رأي إبراهيم مصطفى في التنوين

المبحث الأول: رأي إبراهيم مصطفى في العامل.

لابد من الإشارة إلى أن إبراهيم مصطفى ممن دعوا إلى إلغاء نظرية العامل في العصر الحديث، فقد أحدث كتابه إحياء النّحو ضجة كبيرة في أوساط النّحاة و اللّغويين آنذاك حيث "تأثر إبراهيم مصطفى برأي كل من ابن جني و الرضي في القول بأن العامل هو المتكلم"[1] أي أن المتكلم هو الذي يتحكم في الحركات الإعرابية.

انطلق إبراهيم مصطفى في حديثه عن العامل من موقف النّحاة القدماء و الشروط و الأحكام التي دوّنها فيقول إبراهيم مصطفى "أكبّ النحاة على درس الإعراب و قواعده فوق، لا يعدلون به شيئا، و لا يرون من خصائصه العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه، و ألّفوا فيه الأسفار الطوال، و أكثروا من الجدل و المناقشة في تعليله و فلسفته، حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفارا و تأليفا و فلسفة و جدلا، فهنا بلغوا من كشف سر الإعراب و بيان حقيقته؟

أساس كل بحثهم فيه أن " الإعراب أثر يجلبه العامل" و كل بحثهم فيه أن " الإعراب أثر يجلبه العامل" فكل حركة من حركاته، و كل علامة من علاماته، إنما تجيء تبعا لعامل في الجملة –إن لم يكن مذكورا ملفوظا، فهو مقدّر ملحوظ"[2].أي أنّ النّحاة القدامى إهتموا كثيرا بالنّحو و مسائله و من أهم المسائل التي شغلتهم هي نظرية العامل حيث كانوا يرون أنّ الحركات الإعرابية أثر يجلبه العامل في الجمل "و

[1]- د. خليل أحمد عمارة، العامل النّحوي بين مؤيديه و معارضيه و دوره في التحليل اللغوي، ط1، 1987، دار الفكر للنّشر و التوزيع، ص 73.

[2]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 33.

النّحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثير بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم غالبية على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديها، و رأوا أن الإعراب بالحركات و غيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الإضطراد، فقالوا عرض حادث لابدّ له من محدث و أثر لابدّ له من مؤثر و لم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر، لأنه ليس حرّا فيه يحدثه متى يشاء، و طلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا، و علّة موجبة و بحثوا عنها في الكلام فعدّدوا هذه العوامل، و رسموا قوانينها"[1] أي أنّ النّحاة القدامى لم يقبلوا أن يكون التكلم هو العامل و يبرروا لهذا بأن التكلم ليس حرا بل هو مقيّد بالقواعد و القوانين التي رسمها النّحاة للعامل.

و من النقد الذي توجه به إبراهيم مصطفى للجمهور النّحاة الذين أفرطوا القول بالعامل، أنهم كانوا يبحثون عن العوامل في الجمل فإذا لم يجدوها قدروها و أكثروا من التقديرات "و من أمثلة ما يقدرون:

أ- زيدا رأيته: يقولون: هو "رأيت زيدا رأيته"

ب- ﴿ و إن أحد من المشركين إستجارك﴾ – التوبة (6)- و إن استجارك أحد من المشركين إستجارك.

ج- ﴿ لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي﴾ – الاسراء (100)- : لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي.

د- ﴿ و أمّا ثمود فهديناهم﴾ – فصلت (17)-: و أما ثمود فهديناهم هديناهم.

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 33.

هـ- إياك و الأسد أحذرك و احذر الأسد.

و- و يقطع النعت في مثل ﴿الحمد لله ربّ العالمين﴾ - الفاتحة (02)- فتنصب كلمة رب و ترفعفيقدرون هو ربّ أو أمدح بّ فكثرة التقديرات قد تتلف صياغة الجمل كما قد تتلف المعاني حيث يقول " بهذا التقدير و التوسيع فيه أضاع النحاة حكم النّحو، و لم يجعلوا له كلمة حاسمة و قولا باتا، و كثّروا من أوجه الكلام، و من احتماله لأنواع من الإعراب، يقدّرون العامل رافعا فيرفعون، و يقدّرون ناصبا فينصبون، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في معنى و لا تبديل في المفهوم"[1] أي أن حركات الإعراب عند النّحاة لا أثر لها في المعنى و لا في تصوير المفهوم.

" إن النّحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة، من ذلك قولهم في باب المفعول به: إن مثل: كيف أنت و أخوك؟ يجوز فيه النصب على المفعولين، و الرفع على العطف، ثم يرون الوجه الثاني أولى، و يضعّفون الأول، لأن الواو لم يسبقها فعل، يكون عاملا في المفعول معه، و الحقيقة أن لكل من التركيبتين معنى لا يغني عنه الآخر، تقول: كيف أنت و أخوك؟ أي كيف أنت؟ و كيف أخوك؟ فإذا قلت: كيف أنت و أخاك؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما"[2] أي أن النّحاة لعنايتهم الشديدة بالعامل أهملوا الجانب المعنوي في الكلام.

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 35.

[2]- نفسه، ص 36.

و كذلك ما انتقد عليهم إبراهيم مصطفى كثرة الخلافات بينهم في كل باب من أبواب النّحو حول تحديد العامل و من أمثلة ذلك اختلافهم في عامل نصب المفعول به، هناك من يرجعه إلى الفعل كالبصريين و هناك من يرجعه إلى الفاعل كهشام الكوفي و هناك من يرجعه إلى الفعل و الفاعل معا كالقرّاء، كما اختلفوا كذلك في عامل المفعول معه، و اختلفوا في عامل نصب الفعل المطلق، لو قامت فلسفة النّحاة على أساس لما كثرت اختلافهم.

و ينتهي إبراهيم مصطفى من هذه الآراء النّقدية لنظرية العامل فيقول: " على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيّا خالصا يتبع لفظ العامل و أثره، و لم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، و لا أثر في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظل على صورته"[1] أي أن إبراهيم مصطفى يرفض أن تكون الحركات في أواخر الجمل بأثر من العامل كما يقول " و نحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، و عن أثرها في تصوير المعنى، فإن أتمت لنا الهداية إلى هذا، وجدنا عاصما يقينا من اضطراب النّحاة، و حكما يفضل في خصوماتهم العديدة المتشبعة، و لم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، و لكن ماذا تشير إليه من معنى"[2] يرى إبراهيم مصطفى أنه يجب ربط الحركات الإعرابية بالمعاني التي تشير إليها في الجملة و يرفض رفضا قاطعا على أنها أثر لعامل كما كان يتصور النّحاة.

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 38.

[2]– نفسه، ص 38.

المبحث الثاني: رأي إبراهيم مصطفى في العلامات الإعرابية.

1-رأي إبراهيم مصطفى في دلالة الضّمة.

تتألّف الحركات الإعرابية في اللّغة العربية من أربع حركات الفتحة و الضّمة و الكسرة، بالإضافة إلى التنوين.

حيث أجمل إبراهيم مصطفى على أن الحركات الإعرابية دوال على معاني، الضّمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة أما الفتحة فهي ليست علامة إعرابية إنما هي حركة خفيفة كان يستعملها العرب.

يرى إبراهيم مصطفى أن الضمة علم الإسناد فيقول "الأصل الأول أن الضّمة علم الإسناد و أن موضوعها هو المسند إليه المتحدث عنه"[1] و يدخل إبراهيم مصطفى تحت هذا العنوان ثلاث أنواع من المرفوعات و هي المبتدأ و الفاعل و نائب الفاعل فيقول: "كل واحد من هذه المرفوعات " مند إليه" كما تعلم، و هو إصلاح أثره من قبل علماء البيان و استعملوه في كتبهم، و جعلوا الأنواع الثلاثة نوعا واحدا في عنوان"[2] و يرى أنه لا داعي للتفريق بين هذه الأبواب و وضعها تحت مصطلح واحد و هو المسند إليه حيث يقول " و رأينا في أحكامها من الاتفاق و التماثل ما يوجب أن تكون بابا واحدا يعفينا من تشقيق الكلام و تكثير الأقسام"[3] .

---

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 43.

[2]- نفسه، ص 43.

[3]- نفسه، ص 43.

كما أن النّحاة لم يفرّقوا بين الفاعل و نائب الفاعل في الأحكام فمنهم من جعل لهما بابا واحدا حيث يقول " و ما الفرق بين كسر الإناء و انكسر الإناء إلا ما ترى بين صيغتي كسر و انكسر، و ما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى، أما لفظ الإناء فإنه في المثالين "مسند إليه" و إن اختلف المسند"[1] أي أنه يرى لا فرق بين المثالين إلا من خلال دلالة الصيغة في تصوير المعنى.

و كذلك في باب المبتدأ و الفاعل فإن النّحاة يجعلون بينهم فروقا و يجعلون لكل واحد حكما خاصا إلاّ أن إبراهيم مصطفى يرى عكس ذلك فيقول "و لكن شيئا من الإمعان في درسها ينتهي إلى توحيد البابين و اتفاقهما في الأحكام"[2] ففي الأصل عندهم أنّ الفاعل يتأخر عن الفعل و المبتدأ أصله التقدم و التصدر كما أنه يأتي متأخرا فلديه حرية التقدم و التأخر عكس الفاعل، و في حقيقة الأمر أن تأخر المسند إليه أو تقدمه مثل "ظهر الحق" و "الحق ظهر" كلاهما صحيح و جائز عند العرب، إلا أن المصريين يرفضون أن يتقدم الحق و هو فاعل في ظهر الحق كما يرفضون تأخر المبتدأ في و الحق ظهر و هو مبتدأ فيقول " فالحكم إذن نحوي صناعي لا أثر له في الكلام، و ليس مما يصحّح به أسلوب أو يزيّف، و إنما هو وجه من أوجه

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 44.

[2]– نفسه، ص 44.

الصناعات النّحوية المتكلفة لا يعنينا أن نلتزم به، بل نحب أن نتحرر منه"[1] و في العربية لا حرج إذا تقدم المسند إليه عن المسند أو تأخر.

و كذلك ما يفرقون النّحاة بين المبتدأ أو الفاعل "أن المبتدأ قد يحذف و لا يجوز حذف الفاعل"[2] فإذا حذف المبتدأ في الجملة فيعتبر محذوف أما الفاعل فهو مستتر " و مثال ابن مالك لحذف المبتدأ أن يقال في جواب كيف زيد؟ "دنق" أي عليل فإذا قيل في الجواب: دنق أي: اعتل، جعلوا الفاعل مستترا، و لم يقولوا محذوف و هو اصطلاح نحوي لا أثر له في القول، فلا وجب لالتزامه و التفرقة به"[3]

و في الحكم الثالث في التفريق بين المبتدأ و الفاعل عدم إشتراط المطابقة بين الفعل و الفاعل في الجمع و التأنيث أما بين المبتدأ أو الخبر يجب أن تكون المطابقة فيرى إبراهيم مصطفى أن هذه المطابقة لو صحت لكان كافيّا لتفريق بين المبتدأ و الفاعل فيقول "و لكن شيئا من التأمل في حكم الاسمين و المقارنة بينهما بين حكام المطابقة واحد في البابين، و ذلك أن المطابقة بين المسند إليه و المسند لا تجيء تبعا لأن المسند فعل أو إسم، و لا لأن المسند إليه مبتدأ أو فاعل، بل تجيء تبعا لتقديم المبتدأ إليه و تأخره"[4]

1- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 44.
2- نفسه، ص 44.
3- نفسه، ص 45.
4- نفسه، ص 45.

و كذلك من أحكام التفريق بين المبتدأ و الفاعل عي المطابقة بين المسند و المسند إليه في التذكير و التأنيث فيقول " إلا أن المسند إليه إذا تقدم كانت المطابقة أدق و ألزم، و إذا تأخر كانت أقل إلتزاما"[1] و من خلال المطابقة بين المسند و المسند إليه في العدد و النوع فإن العرب شددوا الحرص على المطابقة في النوع عكس إبراهيم مصطفى الذي كان يرجع العددية بين المسند و المسند إليه.

2- رأي إبراهيم مصطفى في دلالة الفتحة:

لقد أنكر إبراهيم مصطفى أن تكون الفتحة دلالة على الإعراب و يذهب إلى أن الضّمة و الكسرة فقط هما اللتان علامتا إعراب فقال في كتابه " إحياء النّحو" :"الأصل الثالث – أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة و الكسرة، فليس بعلم إعراب، و إنّما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبّون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصول و درج الكلام، فهي في العربية –نظير السكون في لغتنا العاميّة"[2]

و قد استدلّ على صحّة موقفه بأمور عدّة:

أما قرّر من قبل النّحاة في أوجه الوقف على المتحرّك الذي قبله ساكن و مثال ذلك: بدر، فقد أجازوا نقل حركة الإعراب (الضمة أو الكسرة) إلى هذا الساكن، أما إذا كانت فتحة فلا يجوز ذلك. نقول مثلا: (هذا البدر و البدر)، (نور البدر و البدر) فإذا قلت: (انظر البدر) تعذّر علينا نقل حركة الرّاء إلى الدال.

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 45.

[2]- نفسه، ص 55.

و كذلك بالنّسبة لجمع المؤنث السالم فقد فر العرب من الإسكان إلى الفتح في مثل: لحظة، فترة، حسرة... ففي المفرد تكون العين ساكنة، و الواجب أن تبقى ساكنة كذلك في جمع المؤنث السالم، فهذا الأخير (جمع المؤنث السالم) لا يبدّل فيه بناء مفرده، و لكن العرب في مثل هذا الموضوع أوجبت فتح العين، فيقولون: لحظات، فترات، حسرات... و قد أجازوا الإسكان للضرورات الشعرية.

ب- وأنّه من أحكام الوقف عند القرّاء "لا يكون الرّوم عند الوقوف على ساكن، و لا على متحرك بالفتح، و إنما يكون في الضمة و الكسرة"[1] و المقصود هنا بالرّوم عند القرّاء –أن تسمع كل قريب منك، ذلك المحرك بصوت خفي، أي ضعيف، و هذا يعني أن تضعف ذلك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، غير أنّ البعيد منك يظنك قد وقفت مسكنا.

ج- قبول الشعراء بالإقواء في القافية، و عدم قبولهم بالاصراف، فمن المتعارف عليه أن حرف الرّوي يجب أن يكون موحدا في كل القصيدة، و كذلك بالنّسبة لحركته يستوجب أن تكون واحدة أيضا، فإذا اخترق الشاعر هذه القواعد و قام بتغيير حركة الحرف أعابوا عليه ذلك و اعتبروه وقع في عيب من عيوب القافية، و قد قسّموه إلى قسمين اثنين:

[1]- إبراهيم مصكفى، إحياء النّحو، ص 61.

الأول: الإقواء: و هو "إختلاف حركة الرّوي في قصيدة واحدة، و هو أن يجيء ببيت مرفوعا و آخر مجرورا"[1] و معنى ذلك أن تختلف حركة الرّوي في القصيدة الواحدة بالكسر و الضم.

الثاني: "إذا كان مع المرفوع أو المجرور –منصوب– سمي إصرافا".[2]

فالاصراف هنا هو الاختلاف بفتح و غيره، و هو إقواء بالنصب. فالإقواء قد ورد في شعر فحول الشعراء أمثال النابغة و بشر بن أبي خازم. فقد روي عن بشر بن أبي حازم أنه قال:

ألم تر طول الدّهر يسلّي و ينسي مثلما نسيت جذام

ثم قال:

فكانوا قومنا فبغوا علينا فسقناهم إلى البلد الشّام

فعلى الرّغم من الإقواء الواضح في بيتي القصيدة إلاّ أنّ أبا عمرو بن علاء وضعها ضمن أجود ما قيل عند العرب، فهذه القصيدة هي التي ألحقت بشر بالفحول، فقد أباح العلماء هذا الإقواء، و لم يعتبروه عيبا.أمّا الإصراف فقد أنكره قومٌ، كما قد أثبته آخرون.

4- النصب على نزع الخافض، و هذا واردٌ في كلام العرب، و معنى ذلك: أن يكون من حق الكلام ذكر الجارّ ، ثم يقوم بحذفه لسبب ما، فتصبح الكلمة مفتوحة مثل: ما

[1]- الخطيب التريزي، الكافي في العروض و القوافي، تح : الحساني حسن عبد الله، ط3، القاهرة، 1415هـ 1994م، مكتبة الخانجي، ص 160.

[2]- نفسه.

ورد في الآية الكريمة: ""(..إلاّ إنّ ثمودًا كفروا ربهم)"" – هود 68– نصبت لفظة (ربّ) بعد أن حذف الجر و هو الباء، فالأصل في اللّغة بِربِّهم. فالخافض كما نعرف هو حرف الجر.

و كذلك ما ورد في قول جرير:

تمرّون الديار و لم تعجوا كلامكم عليّ إذن حرامُ[1]

أي تمرّون بالدّيار، فإعراب (الدّيار) منصوب بنزع الخافض، فلا تعرب (مفعو به)، لأن الفعل (مرّ) ليس متعدّيا أصلا، فلا ينصب مفعولا به، و لكنه ينصب على نزع الخافض أي على حذف حرف الجر، و قد عدّوا ذلك نادرا شاذّا، على أنّه في كلام العرب أوسع ممّا قرّروا.

5– أن العرب يصيرون إلى النصب حين يتحول عن الكلمة داعي الرّفع أيضا"[2]

حيث أعطى لنا المؤلف مثالا (خرج زيدٌ و عمرو) فإذا قصدنا التحدث عن (زيد و عمرو) معًا قمنا برفعهما، أمّا إذا قصدنا الحديث عن شخص واحد، و كان الثاني مجرّد متمّ للكلام، فنرفع الأول و الثاني نورده منصوبا فنقول: (خرج زيدٌ و عمرًا) و قد استشهد المؤلف على صحة ما ذكره من أنّ العرب ينصبون الكلمة إذا لم يقصدوا التحدث عنها بما ورد في قولهم: (كلّمته فاهً إلى فيّ)، (وبعته يدًا بيد). فيقول في مؤلفه: " إحياء النّحو": " لما لم يكن من همك التحدّث عن الفم و اليد، و إنّما سقتهما

[1]– عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط4، القاهرة، 1418هـ–1997م، مكتبة الخانجي، ج9، ص 121.

2– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 65.

بيانا و تتمة لحديث – لم ترفع، و لو قصدت إلى التّحدث عنهما لرفعت، و قلت: (يدٌ بيد)، (فوهٌ إلى فيّ) و النّحاة ينصبون مثل هذا على الحال"[1]

فمن خلال قول المؤلف يتضح أنه لنا أنّ العرب إذا لم تقصد التحدّث عن الشيء بعينه أوردته (أي اللّفظ) منصوبا، أما إذا كان مقصودا به الحديث يلجأون إلى رفع تلك اللّفظة.

و مما يرى المؤلف – أنه نصب لأنه لم يتحدّث عنه ما ذكره النّحاة منصوبا على إضمار فعل في قولهم مثلا: عمرك الله)، (حن العربَ) ، (إيّك و الأسدَ)و (عذيركَ) في قول عمرو بن معد يكرب:

أريدُ حباءهُ يريدُ قتلِي عذرَك من خليلك من مرادِ [2]

و قد عقّب المؤلف على نصب هذه الكلمات بقوله: " و إعراب ذلك كلّه و سواه – مما يحتد فيه الخلاف، و يكثر فيه التقدير و الإضمار أمر قريب واضح فإنّها كلمات لا يتحدث عنها فترفع، و لا هي مضاعفة إليها فتجر، فليس لها إلاّ أن تلزم الأصل و هو النصب.[3]

هذه هي الأدلة التي استدل بها المؤلف على أنّ الفتحة ليست علامة إعراب، و إنما هي الحركة الخفيفة المستحبّة التي يلجأ إليها المتكلم حينما يريد أن يبيّن أنّ الكلمة

---

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 65.

2– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة، 1408هـ– 1988م، مكتبة الخنجي، ج1، ص 276.

[3]– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 66.

ليست متحدّثا عنها، و لا مضافا إليها. فالعلامة الإعرابية في نظره مقصورة على حالتي الرفع و الجر.

3- رأي إبراهيم مصطفى في دلالة الكسرة:

لقد ذهب إبراهيم مصطفى إلى أن الكسرة علم الإضافة و أنّها دالة على ارتباط الكلمة بما يسبقها، فقد يكون هذا الارتباط بواسطة أداة نحوكراسٌ لعليّ، و قد يكون من دون أداة نحوكراسُ عليّ.

ثم قرّر بعد ذلك أنّ الكسرة لا توجد في غير هذا الوضع إلاّ في إتباع: كالنّعت أو في مجاورة، و المجاورة نوع من أنواع الإتباع، و المؤلف في ذلك كله لا يخالف النّحاة في شيء، فهو حين دلّ (بالمضاف إليه) على المجرور بالحرف، و توسيعه في معنى الإضافة إنّما استقى ذلك من اصطلاحات النّحاة القدماء، أمثال سيبويه الذي قال: الجر إنّما يكون في كل اسم مضاف إليه، و اعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم و لا ظرف (يعني الحرف) و بشيء يكون ظرفا، و باسم لا يكون ظرفا"[1] معنى هذا أن الجر يوجد في كل اسم مضاف إليه، و هذا الأخير (المضاف إليه) له ثلاثة أوجه ينجز بها: بالحرف مثل: (الباء، اللام، الكاف، و تاء القسم، واو القسم، من، في، منذ، مذ، إلى، على، عن،...).

[1]- أبو بشير عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ص 419.

فنقولأمسكت بزيد، و أعطيت كتابا لكلِّ طالبٍ ، و تاللهِ لأبلغ الدّرجات العلى، و اللهِ إني صادق، و نحو قوله تعالى في سورة نوح: ﴿ و الله أنبتكم من الأرض نباتا﴾ –الآية 17–، و ذهبت إلى البيت.

و الوجه الثاني الذي ينجز به المضاف إليه هو الظرف مثل: (أمام، وراء، خلف، فوق، قدّام، تحت، و عند) فنقول: قلت كلمة شكر للأستاذ أمام الحضور، القطة وراء البابِ ، القانون فوق الجميع، مشيت خلف والدِي.

أما الوجه الثالث فهو الأسماء مثل: (كلّ ، بعض، مثل، غير) فنقول: عمل الولد الصّالح مثل أبيه، هذه كلّ أملاكي، أعطيته بعض المالِ ، لا أقول غير الصدقِ، و كذلك الأسماء المختصة مثل: (قلمُ، كتاب، بيت...) فنقول: هذا قلم زيدٍ ، و كتاب عليٍ ، و بيت العمِّ.

و أبو العباس المبرد جعل للإضافة نوعان و هذا ما ورد في كتابه ((المقتضب)) في النّحو إذ يقول: ((هذا باب الإضافة، و هي في الكلام على ضربين: فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر، و منها ما تضيف إليه ما بعدها فمن، و إلى، و رب، و في، و الكاف الزائدة، و الباء الزائدة، و اللام الزائدة، فهذه الحروف الصحيحة و ما كان مثلها)).[1]

[1]– أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط1، القاهرة، 1415هـ–1994م، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، ص 416.

فقد جعل المبرد للمضاف إليه ضربان: الأول ما نضيف إليه بحرف الجر، و الثاني ما نضيف إليه اسما، فهذا ما ورد في ثنايا كتب المقدّمين و من يتبعهم كابن الحاجب، و الرضي.

فبعد أن أورد المؤلف ما ذكره النّحاة المتقدّمون في الإضافة، قرّر أنّ باب الإضافة في العربية من أكثر الأبواب شيوعا، و أكثرها دورانا على الألسنة حتى في العصر الحالي، و قد تحرّى المؤلف فوجد الإضافة من أشبع أساليب العربية في البيان، و من أكثر الأصول النّحوية التي كتب مثل: (غدر الزمان)، و لبيان الموصوف مثل: (طيّب القلب)، و (رقيق المشاعر)، و لبيان الصفة مثل: (لباس التقوى)، و (كلمة الصدّق). و غيرها من الأساليب المتسعة، كما يستعملونها في التفضيل مثل: (أرقى الكلام) و (أحسن الكلمات).

كما قد تكون الإضافة أسلوب للبيان مثل: (بنات القمر)، و يضيفون أيضا إلى الكلمتين مثل: (غلام عبد اللّه)، و يضيفون الكلمتين مثل: (نور هداكم) و من قول سيبويه: "ألا ترى أنّك تقول: هذا حبّ رمّان"، فإذا كان ذلك قلت: "هذا حب رماني"، فأضفت الرّمان إليك و ليس لك الرّمّان، و إنّما لك الحب".[1]

ففي الجملة الثانية "هذا حبّ رمّاني" فقد أضفنا الكلمتين، حيث نسبت الرمان لنفسي.

[1]– أبي بشير عمرو بن عثمان بن قنجر، الكتاب، ص 217.

ثم أشار المؤلف إلى الإضافة إلى الجمل، و إلى ما يلزم الإضافة إلى الجمل، و إلى حذف المضاف إليه، ثم أشار إلى حروف الجر، و كثرتها و توسع العرب في استعمالها، و نيابة بعضها عن بعضٍ . حيث فضّل أن نسمّيها حروف الإضافة.

ثم عقب المؤلف على ما أشار إليه من أحكام الإضافة بقوله: "وليس يعنينا ببيان هذه الأساليب و تحديد خصائصها الآن، و إنّما أردنا أن نشير لك إلى باب كثير الدّوران في اللّغة العربية، و أسلوب واسع الاستعمال، بل هي أداة عظيمة شائعة..."[1]

فإبراهيم مصطفى أراد أن يبين لنا أن باب الإضافة قصير في البحث لم يتناول بالقدر الكافي و أنّه قليل الأحكام.

كما قد أوصى النّحاة بأن يتوسّعوا في درس الإضافة، لا من حيث اللّفظ و الإعراب فقط بل كذلك من حيث أنماطها المتنوّعة، و دلالة كل نمط.

4- رأي إبراهيم مصطفى في دلالة السكون.

يقصد بالسكون، خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، و هي عند النّحاةأخف الحركات غير أنّ إبراهيم مصطفى رأي آخر بهذا الخصوص فهو يرى أن الفتحة أخف منها، إذ يقول: " و الذي نحاول أن نقرره بعد، هو أن الفتحة أخف من السّكون"[2] و ذلك لأنه اعتبر أن نطق الفتحة أيسر من نطق السكون، خصوصا في

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 55.

[2]- نفسه، ص 56.

وسط الكلام و قد تعرض إبراهيم مصطفى بهذا التصور إلى عديد الانتقادات لأنه "أجهد نفسه ليثبت أن الفتحة أخف من السكون"[1] و هذا غير صحيح.

"و لو كان ما ذهب إليه صحيحا لما وقف العرب بالسكون على الكلمات التي تنتهي بالفتحة و لانتهزوا فرصة إختتامها بالفتحة".[2]

و في نقطة أخرى نريد مناقشتها في موضوع السكون أن الأصل فيه أن يكون أولى بالبناء و في هذا يقول ابن مالك في ألفيته " و الأصل في المبنى أن يسكنا".[3]

أنهم "استمدوا دليلهم من غير أن يرجعوا إلى الاحصاء و الاستقراء".[4] و استشهد بشرح "الصبان" يقول ابن مالك: حيث فسّر كلمة الأصل بالراجح أو الغالب و هذا ليبين أن السكون ليست حركة أغلب المبنيات و يقول إبراهيم مصطفى في هذا الصدد " و نقد كان ذلك يكفينا في رفض أصلهم"[5] و بين أنه وجد في إحصائه بحروف المعاني، أن حروف المعاني سبعين الساكن منها اثنان و عشرون. فهو بذلك أقل من المتحرك في البناء.

---

[1]– عبد الوارث مبروك سعيد، في صلاح النّحو العربي، ط1، الكويت، 1985، دار القلم، ص 101.

[2]– مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد و توجيه، ط2، بيروت، 1986، دار الرائد العربي، ص 81.

[3]–ابن مالك، ألفية ابن مالك في النّحو و الصّرف، د ط، الجزائر، 1430هـ–2009م، مكتبة الامام مالك، ص8.

4– ابراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 67.

[5]– نفسه، ص67.

المبحث الثالث: رأي إبراهيم مصطفى في التنوين.

يعرف التنوين على أنّه " نون ساكنة زائدة لغير توكيد، تلحق لآخر الاسم لفظا لا خطّا بعد كماله تفصيله عمّا بعده".[1] و هو ضمن العلامات التي تميز الاسم عن الفعل و الحرف، و التنوين عند عامة النّحاة هو الصرف. "أما الأستاذ إبراهيم مصطفى فإنه يلتزم بما ذهبوا إليه أو بمعنى ما ذهبوا إليه من أن معنى الصرف هو التنوين".[2]

إذ يقول: "التنوين الذي يلحق الاسم المعرب يسمّى صرفا، و الإسم المنون مصرفا أو منصرفا، و هذا التنوين يعده النّحاة دليلا على تمكن الاسم في باب الاسمية تمام التمكن"[3] و هذا الاختلاف فيه بينه و بين النّحاة، أما الأمر المختلف فيه هو "العَلَم" و امكانية تنوينه من عدمه حين يقول إبراهيم مصطفى: "الخلاف بيننا و بين النّحاة في "العَلَم"، فهم يرون أن حقه التنوين و أنه لا يحرمه حتى تتحقق فيه علتان من موانع الصرف، و نرى أنه لا ينون كما لا ينوّن غيره من المعارف و لا يدخله علمَ التنكير حتى يكون فيه نصيب من معنى التنكير".[4]

---

[1]– المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، د ط، بيروت، 1413هـ، دار الكتب العلمية، ص 199.

[2]– أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسري، ص 117.

[3]– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 99.

[4]– نفسه، ص 100.

و هو يقول أيضا في مقدمة كتابه إحياء النّحو:"لك في كل علم ألا تنونه، و إنما تلحقه التنوين إذا كان فيه حظ من التنكير"[1] و يقول عبد الستار الجواري في هذا الصدد قاصدا شرح قوله هذا "و لا عبرة عنده بتنوين بعض أسماء المعارف مثل محمد و خالد و علي و زيد و عمرو"[2]. مضيفا " لأن في ذلك إلماحا إلى الأصل الذي نقلت هذه الأعلام عنه، و العلم معروف ينقل من الصفة و من غيرها إلى العلمية"[3].

و هذا ما جعله يرى أن التعريف سبب في المنع من الصرف، و كل أسماء العلم يستوجب منعها من الصرف لأنها معارف بأنفسها، غير قابلة لتنوين فالعَلَمِيَةَ من علل المنع من الصرف.

غير أن الواقع النّحوي يفند هذا الرأي، حيث ذكر النّحاة أن من علامات الأسماء التنوين، و العَلَم من أسماء لذلك وجب أن يلحقه التنوين مثال: اسم "محمد" هو اسم عَلَم فنقول:جاء محمدٌ، و رأيت محمداً و مررت بمحمدٍ ، و كذلك فإن الكثير من الشواهد القرآنية تناقض ما قال به إبراهيم مصطفى و منها قوله تعالى في سورة الفتح ""(محمدٌ رسول الله)"" -الفتح 29- و قوله "فلما قضي زيدٌ منها وطر ا)"" -الأحزاب 37- و كذلك قوله ""و لقد نصركم الله ببدرٍ)"" -آل عمران 123-

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 16.

2- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسري، ص 117.

3- نفسه، ص 117.

فكل من محمدٌ، و زيد، و بدرٍ أسماء علم " يمنع فيها مثقال ذرة من التنكير لزمها التنوين لزوما امتنع عدمه، و دعوى أن ذلك ألا تنونها وضع ليس لأحد فيها حق على خلاف استكمال أهلها، و قد أجمعت الأمة و الأئمة على لزوم التنوين"[1]

و منه فإن إبراهيم مصطفى رفض تنوين العَلَم لعل أشرنا إليها آنفا، إلا أن النّحو و النّحاة استقروا على أن جميع الأعلام المنونة لا يحرم أي منها من التنوين و لو عن تمام العين.

[1]– عبد الوارث مبروك سعيد، في اصلاح النّحو العربي، ص 109.

و كحوصلة لما تطرقنا إليه في الفصل التطبيقي أثناء مناقشتنا لآراء إبراهيم مصطفى حول نظرية العامل و علامات الإعراب و التنوين نستنتج ما يلي:

– أن إبراهيم مصطفى رفض نظرية العامل، و دعا إلى إلغائها، متأثرا بموقف النّحاة القدماء كابن جني و الوطي الاستريادي، لأنه عدها أساس أحداث المشكلات في النّحو العربي و إلغائها يعتبر أساسا لتيسيره.

– يرى إبراهيم مصطفى أنه يجب ربط الحركات الإعراب بالمعاني التي تشير إليها في الجملة و يرفض رفضا قاطعا على أنها أثر لعامل.

– أما عن المعاني التي تشير إلى الحركات، فالرفع علم الإسناد و الجر علم الإضافة و الفتحة ليست بعلم على الإعراب، و الأصل في السكون أن يكون أولى بالبناء.

– أما التنوين فهو علم التنكير و الأصل في أسماء العلم ألا تنون و الصفة لا تحرم التنوين إلا إذا كانت معرفة.

خاتمة:

بعد مسار طويل و بحث معمق في كتاب إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى و دراسة دقيقة لآرائه التجديد المبثوثة في صفحات هذا الكتاب و كنا قد انتقيناكم آنفا أهم مواقفه الثائرة على النّحو القديم، و آن أخيرا لنا أن نستخلص أهم ما تناولنه محاولين بذلك الإجابة عن الإشكال المركزي الذي قام على أساسه هذا البحث:

1- كان غرض إبراهيم مصطفى من هذه المحاولات التجديدة تغيير منهج البحث النّحوي للغة العربية و تيسير تلقينه للمتعلمين الجدد.

2- ثورة إبراهيم مصطفى على النّحو لم تأت من نحو خياله فقد سلك مسلك بعض النّحاة القدماء كتأثره بآراء ابن جنّي في الحركات الإعرابية كونها من عمل المتكلم.

3- إلغائه لنظرية العامل كانت نتيجة لتأثره بابن مضاء القرطبي و اتفق معه في كونه سببا في تعقيد النّحو و إن خالفه في المنهج الذي اتبعه.

4- أهم ما دعا إليه إبراهيم مصطفى ربط الحركات الإعرابية بمعان و إلغاء تنوين العلم.

5-لم يوفق إبراهيم مصطفى في كثير ممّا جاء به من آراء مناقضة لما استقر عليه النّحو العربي لاسيما فيما يراه أن الفتحة ليست علامة إعراب و أن الأصل في العلم ألا ينون و ذلك في كل علم ألا تنونه.

رغم الانتقادات الكثيرة التي وجهت لإبراهيم مصطفى بسبب آرائه التجديدة في النّحو العربي، يبقى رائد حركة التجديد و التيسير في العصر الحديث و يبقى كتابه منبعا ينهل منه الدّارسون.

فهرس المصادر و المراجع:

* **المصحف الشريف**

* **قائمة المصادر و المراجع**

I- المعاجم:

1. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، تحقيق أمين محمد عبد الوهاب، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

2. البغدادي، عبد القادر عمر ، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط4، القاهرة، 1418هـ-1997م، مكتبة الخانجي.

II- الكتب باللّغة العربية:

1. إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، القاهرة، 2014م، مؤسسة هداوي للتعليم و الثقافة.

2. ابن الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين، ط4، 1380هـ-1961م، مطبعة السعادة.

3. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط1، مصر، 2015م، دار التوفيقية.

4. ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ألفية ابن مالك في النّحو و الصرف، دط، الجزائر، 1430هـ-2009م، مكتبة الإمام مالك.

5. ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمان بن محمد اللّخمي القرطبي، الرد على النّحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط2، القاهرة، 1982م، دار المعارف.

6. ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمان بن محمد اللّخمي القرطبي، الرد على النّحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط1، القاهرة دار الاعتصام.

7. أحمد محمد عبد الراضي، إحياء النّحو و الواقع اللّغوي، ط1، القاهرة، 1421هـ-2007م، مكتبة الثقافة الدينية.

8. تمام حسّان، اللّغة العربية معناها و مبناها، ط4، القاهرة، 1425هـ-2004م، عالم الكتب.

9. الجوا ي أحمد عبد الستّار ، نحو التيسير، ط2، بيروت، 2006م، المؤسسة العربية للدراسات و النّشر.

10. سيبويه، أبو بشر عمر بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة، 1408هـ-1988م، مكتبة الخانجي.

11. عبد الرحمان محمد أيوب، دراسات نقدية في النّحو العربي، دط، الكويت، 2013م، مؤسسة الصدّاح.

12. عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النّحو العربي، ط1، الكويت، 1985م، دار القلم.

13. القزويني، محمد بن عبد الرحمان بن عمر أبو المعالي جلال الدين، الكافي في العروض و القوافي، تحقيق الحسان عبد الله، ط3، القاهرة، 1418هـ-1997م، مكتبة الخانجي.

14. المبرد أبو العباس محمد بن يزيد عبد الأكبر، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، ط1، القاهرة، 1415هـ-1994م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

15. المرادي الحسن بن قاسم الجنى، الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دط، بيروت، 1413هـ، دار الكتب العلمية.

III- المجلات

1- السيد عبد الرحمان مصطفى، نظرية العامل في النّحو العربي و دراسة التّركيب، مجلة جامعة دمشق، مجلة 18، عدد 3+4، 2002م.

VI- المراجع الإلكترونية:

1- مباركة خمقان، آراء ابن مضاء القرطبي في ضوء علم اللّغة الحديث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،

2013/1/18.htps://teviues.univ-ourgla.dz>dex:php

الموضوع **الصفحة**

- مقدمة..... 07

- الفصل الأول: نظرية العامل بين القديم و الحديث..... (10-27)

- المبحث الأول: التعريف بالمؤلف..... 11

1- حياته و ثقافته..... 11

2- مؤلفاته و نشاطه العلمي..... 12

- المبحث الثاني: التعريف بالكتاب..... 15

- المبحث الثالث: نظرية العامل و نشأتها..... 17

1- مفهوم العامل..... 17

لغة..... 17

اصطلاحا..... 18

2- نشأة نظرية العامل..... 19

3- رأي العلماء في نظرية العامل..... 19

- رأي ابن جني في نظرية العامل..... 19

- رأي ابن مضاء القرطبي في نظرية العامل..... 21

- رأي تمام حسان في نظرية العامل..... 23

فهرس الموضوعات **الصفحة**

رأي إبراهيم أنيس في نظرية العامل..... 25

- رأي مهدي المخزومي..... 27

- الفصل الثاني: آراء إبراهيم مصطفى و مناقشتها..... (28-49)

- المبحث الأول: رأي إبراهيم مصطفى في العامل..... 29

- المبحث الثاني: رأي إبراهيم مصطفى في العلامات الإعرابية..... 33

1- رأي إبراهيم مصطفى في دلالة الضمة..... 33

2- رأي إبراهيم مصطفى في دلالة الفتحة..... 36

3- رأي إبراهيم مصطفى في دلالة الكسرة..... 41

4- رأي إبراهيم مصطفى في دلالة السكون..... 44

- المبحث الثالث: رأي إبراهيم مصطفى في التنوين..... 46

- خاتمة..... 50

- قائمة المصادر و المراجع..... 52

- فهرس الموضوعات..... 55